الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية والمالية

تخصص: محاسبة

الموضوع:

دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية

ـ دراسة ميدانية ـ

من إعداد الطالب:

فاتـح بلواضـح

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمـــد بـــراق

أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ دحية عبد الحفيظ..... أستاذ .....المدرسة العليا للتجارة.....رئيسا

أ.د/ براق محمد ..... أستاذ .....المدرسة العليا للتجارة.....مقررا

أ.د/ بريش عبد القادر..... أستاذ.....المدرسة العليا للتجارة.....عضوا

د/ عيواج مختار..... أستاذ محاضر أ.....جامعة العربي التبسي-تبسة.... عضوا

د/ قراش محمد..... أستاذ محاضر أ.....جامعة علي لونسي-البليدة.....عضوا

د/ لقليطي لخضر.... أستاذ محاضر أ....جامعة محمد بوضياف-المسيلة...عضوا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمد وأشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علي بنعمة العلم والعقل، وأمدني بالعزيمة والإرادة.

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبخالص الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل الدكتور **محمد براق**، الذي ساعدني بتوجيهاته السديدة، والذي كان لإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بوافر التقدير والاحترام لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بالدعاء ليكون هذا العمل على ماهو عليه.

إهـداء

أهدي هذا العمل إلى كل من أحب الله وجعل طاعته سبيله وجعل رضاه مبتغاه وجعل من سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم طريقا للوصول إلى النجاة.

إلى الصدر الحنون والقلب الرحيم، أمي الحبيبة.

إلى رمز المحبة والعطاء أبي رحمه الله.

إلى جميع أهلي وأقاربي من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة، أخي وأستاذي بلواضح الجيلاني.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، أصدقائي وزملائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل.

الباحث

الفهرس العام

الفهـــرس العام

كلمة شكر

إهداء

الفهرس العام..... I

قائمة الجداول..... IV

قائمة الأشكال..... V

قائمة الملاحق..... VI

قائمة المختصرات..... VII

الملخص باللغة العربية..... VIII

الملخص باللغة الإنكليزية..... IX

المقدمة العامة..... أ-و

الفصل الأول: المقاربة النظرية لحوكمة المؤسسات..... **1**

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي لحوكمة المؤسسات..... **2**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة المؤسسات..... 2

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات ومعاييرها..... 11

المطلب الثالث: محددات حوكمة المؤسسات والأطراف المعنية بها..... 16

المبحث الثاني: المبادئ والأبعاد التنظيمية لحوكمة المؤسسات..... **20**

المطلب الأول: مبادئ حوكمة المؤسسات..... 20

المطلب الثاني: الجوانب التقييمية لقواعد حوكمة المؤسسات..... 25

المطلب الثالث: المكونات والأبعاد التنظيمية لحوكمة المؤسسات..... 29

المبحث الثالث: ممارسات حوكمة المؤسسات..... **35**

المطلب الأول: دعائم حوكمة المؤسسات وتطبيقاتها..... 35

المطلب الثاني: آليات حوكمة المؤسسات..... 39

المطلب الثالث: مستويات تجسيد حوكمة المؤسسات..... 43

المبحث الرابع: نماذج حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال الدولية..... **46**

المطلب الأول: نماذج الحوكمة في الدول التي تعتمد على اقتصاديات الأسواق..... 46

المطلب الثاني: نماذج الحوكمة في الدول التي تعتمد على اقتصاديات المديونية..... 49

51

المطلب الثالث: نماذج أخرى للحوكمة في الاقتصاديات الناشئة..... 54
خلاصة الفصل الأول..... 55
الفصل الثاني: المقاربة النظرية لإدارة المخاطر..... 56
المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر..... 56
المطلب الأول: مفهوم المخاطر..... 58
المطلب الثاني: عوامل ومصادر المخاطر..... 60
المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسة وتصنيفاتها..... 66
المبحث الثاني: إدارة المخاطر..... 66
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر..... 68
المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر ومكوناتها..... 72
المطلب الثالث: قواعد وأدوات إدارة المخاطر..... 75
المبحث الثالث: مبادئ ومراحل عملية إدارة المخاطر..... 76
المطلب الأول: مبادئ عملية إدارة المخاطر..... 78
المطب الثاني: مراحل إدارة المخاطر..... 84
المطلب الثالث: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر..... 85
المبحث الرابع: خريطة مخاطر المؤسسة..... 86
المطلب الأول: مفهوم خريطة المخاطر..... 88
المطلب الثاني: أنواع خريطة المخاطر وموقعها في المؤسسة 91
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من خريطة المخاطر..... 95
خلاصة الفصل الثاني..... 96
الفصل الثالث: الدور الحوكمي لأركان حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر..... 97
المبحث الأول: الدور الحوكمي لمجلس الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر..... 97
المطلب الأول: مجلس الإدارة..... 102
المطلب الثاني: الوسائل الحوكمية لمجلس الإدارة في إطار حوكمة المؤسسات..... 105
المطلب الثالث: حوكمة إدارة المخاطر في ظل ممارسات مجلس الإدارة..... 109
المبحث الثاني: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر..... 109
المطلب الأول: المراجعة الداخلية..... 115
المطلب الثاني: الإصدارات المهنية الدولية لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر..... 119
125

المطلب الثالث: حوكمة إدارة المخاطر في ظل ممارسات المراجعة الداخلية.....
المبحث الثالث: الدور الحوكمي للمراجعة الخارجية في إدارة المخاطر.....
المطلب الأول: المراجعة الخارجية..... 125
المطلب الثاني: الإصدارات المهنية الدولية لدور المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر..... 129
المطلب الثالث: حوكمة إدارة المخاطر في ظل ممارسات المراجعة الخارجية..... 132
المبحث الرابع: الدور الحوكمي للجان المراجعة في إدارة المخاطر..... 135
المطلب الأول: لجنة المراجعة..... 135
المطلب الثاني: الإصدارات المهنية الدولية لدور لجان المراجعة في إدارة المخاطر..... 139
المطلب الثالث: حوكمة إدارة المخاطر في ظل ممارسات لجان المراجعة..... 141
خلاصة الفصل الثالث..... 145
الفصل الرابع: تأثير تطبيق حوكمة المؤسسات على إدارة مخاطر المؤسسات في الجزائر..... 146
المبحث الأول مراحل حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر..... 147
المطلب الأول: المراحل الإصلاحية للمؤسسة الاقتصادية..... 147
المطلب الثاني: صياغة دليل حوكمة المؤسسات في الجزائر..... 151
المطلب الثالث: أهم آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر..... 156
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية..... 162
المطلب الأول: منهجية الدراسة..... 162
المطلب الثاني: عينة ومتغيرات الدراسة..... 163
المطلب الثالث: أداة وحدود الدراسة الميدانية..... 164
المبحث الثالث: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص العينة..... 166
المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان..... 166
المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان..... 173
المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة..... 175
المبحث الرابع: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية..... 178
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي..... 179
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة..... 186
المطلب الثالث: اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) 189
خلاصة الفصل الرابع..... 194
195
216-201

الخاتمة العامة.....
قائمة المراجع.....
الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
(01-4)	أوزان مقياس ليكارت الخماسي	165
(02-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	167
(03-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	169
(04-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	170
(05-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	171
(06-4)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	173
(07-4)	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	174
(08-4)	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	175
(09-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	176
(10-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	176
(11-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	177
(12-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	177
(13-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	178
(14-4)	اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov-1)	179
(15-4)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول	181
(16-4)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني	182
(17-4)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثالث	183
(18-4)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الرابع	184
(19-4)	تحليل محاور الدراسة	186
(20-4)	معامل الارتباط بين وجود أساس محكم لمجلس الإدارة وتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات	187
(21-4)	معامل الارتباط بين توفر مقومات ممارسات المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات	187
(22-4)	معامل الارتباط بين توفر مقومات ممارسات المراجعة الخارجية وتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات	188
(23-4)	معامل الارتباط بين وجود إطار فعال للجان المراجعة وتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات	189
(24-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور آليات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية اتجاه متغير العمر	189
(25-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور آليات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية اتجاه متغير المؤهل العلمي	190
(26-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور آليات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية اتجاه متغير التخصص العلمي	192
(27-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور آليات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية اتجاه متغير سنوات الخبرة	193

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـــــوان الشـــــــكل	الصفحة
(01-1)	الفصل بين القوى	05
(02-1)	أهمية ومستويات الحوكمة	13
(03-1)	المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة المؤسسات	18
(04-1)	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة	19
(05-1)	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة المؤسسات	24
(06-1)	مكونات الحوكمة	29
(07-1)	الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة المؤسسات	35
(08-1)	الإطار المتكامل لحوكمة الشركات	45
(01-2)	تصنيف أنواع المخاطر تبعا للعوامل الداخلية والخارجية المسببة لها	65
(02-2)	البدائل المناسبة لمواجهة المخاطر	71
(03-2)	الخطوات المنهجية لتحليل المخاطر	81
(04-2)	تقييم درجات الخطر	82
(05-2)	خريطة خاصة بمخاطر الشراء	89
(06-2)	خريطة المخاطر العامة	90
(07-2)	موقع خريطة المخاطر في مخطط تسيير المخاطر	91
(08-2)	خريطة مخاطر وخطر صافي متبقي	92
(09-2)	تحفيزات تصميم خريطة مخاطر	93
(01-3)	وسائل تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات	105
(02-3)	تطور توجهات ومسؤوليات المراجعة الداخلية	113
(03-3)	الأدوار المسؤوليات الأساسية للمراجعة الداخلية	117
(04-3)	دور المراجعة الداخلية ضمن خطوات إدارة المخاطر	124
(01-4)	مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر	153
(02-4)	مستويات مقياس ليكارت الخماسي	165

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج متغيرات الدراسة	i
02	الاستبيان	VI- ii
03	المعالجة الإحصائية	xviii-viii

قائمة المختصرات

المصطلح	بيـــــان الاختصـــار
COSO	The Committee Of Sponsoring Organization
GOAL08	Gouvernance Algérie 2008
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
IFC	International Finance Corporate
NYSE	New York Stock Exchange
OECD	Organization For Economic Co-Operation And Development
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Securities An Exchange Commission
SOX	Sarbanes-Oxley Act Of 2002
UTS	University Of Technology In Sidney
FRC	Commission Of Financial Repotting
GCGF	Global Corporate Governance Forum
SPSS	Statistical Package For Social Science
FASB	Financial Accounting Standards Board
ESB	Electricity Supply Board

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم حوكمة المؤسسات وعلاقته بإدارة المخاطر وتحديد الجهات التي يمكن أن تساهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر من خلال اتباع منهج وصفي ومنهج تحليلي. حيث تم التعرض إلى المدخل العام لحوكمة المؤسسات وإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة الأثر الحوكمي لآليات حوكمة المؤسسات ودوره في إدارة المخاطر. أما فيما يخص الجانب الميداني، فقد تم اختبار مدى تطبيق حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مدى إدراك كل من مجالس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ولجان المراجعة بمتطلبات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر وتشخيص الجوانب السلبية والإيجابية للتطبيقات العملية لإدارة المخاطر، وذلك بالاستعانة باستبيان موزع على مجموعة من الأطراف التي تمثل هذه الآليات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة المؤسسات وفعالية إدارة المخاطر، إضافة إلى وجود دليل ميداني من واقع المؤسسات الجزائرية يثبت أن التأثيرات في فعالية إدارة المخاطر، يرجع سببها بشكل كبير إلى مدى تجسيد مفهوم حوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، مجلس الإدارة، مراجعة داخلية، مراجعة خارجية، لجان المراجعة.

Abstract:

The objective of this research is to examine the concept of corporate governance and its relation to risk management and identify the factors that can contribute to the identification, measurement, examination and evaluation of risk management through a descriptive and analytical approach. The overall framework of corporate governance and risk management in economic institutions was examined, as was the study of the governance impact of corporate governance mechanisms and its role in risk management.

On the field side, the extent to which corporate governance has been implemented has been tested by identifying the extent to which board of directors, internal auditors, external auditors and audit committees recognize the requirements of corporate governance to activate risk management and diagnose negative and positive aspects of practical risk management applications, that was possible thanks to a survey distributed on a group of parties representing these mechanisms.

The study concluded with a series of results, the most important of which is a strong correlation between the mechanisms of corporate governance and the effectiveness of risk management. In addition, there is a field guide from the Algerian institutions which proves that the impact on the effectiveness of risk management is largely due to the extent to which the concept of corporate governance is embodied.

Keywords: Corporate Governance, Risk Management, Board of Directors, Internal Audit, External Audit, Audit Committees.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1-أهمية البحث

تكتسي المؤسسات الاقتصادية أهمية بالغة نظرا للدور الذي تؤديه في إحداث النمو وتحقيق التنمية، لذا أولي لها اهتمام كبير باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لتوليد الثروة خارج المحروقات، وإحداث مناصب شغل دائمة، حيث تعتبر المؤسسة الخلية الأساسية في تنمية أي اقتصاد كان لأنها الموقع الذي تتم فيه العملية الاقتصادية بهدف إحداث الثروة والحفاظ عليها على الأقل ونظرا لبنيتها الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية وتفاعلها مع المحيط الداخلي والخارجي. اهتم الباحثون سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين بهذه الخلية المؤثرة في حياة الإنسان عامة والاقتصاد بصفة خاصة. قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية حوكمة المؤسسات ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات إذا ما تم إنجازها بشكل سليم، فإنها ستمثل الأداة التي تقدم لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات رفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء.

تشكل المؤسسة نظاما مفتوحا على الأطراف المكونة لمحيطها والتي تتفاعل معها بطريقة وثيقة ودائمة، تشمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في عملية تمويلها، وكذا الإدارات العمومية في اتصالاتها المباشرة والوثيقة معها، والموارد البشرية التي تشغلها من سوق العمل وغيرها من المؤسسات التي تنشط في فضائها التنافسي القريب كالزبائن والموردين والمنافسين.

ولذلك، كان على المؤسسات الجزائرية رفع تحدي مزدوج يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد ليبيرالي حديث يتميز بتنافسية المؤسسات التي تشكل نسيجه، وهذا هو الرهان الرئيسي لحوكمة المؤسسة الجزائرية.

خلال العقدين الماضيين وقعت الكثير من الأحداث الدولية، وضعت قضية حوكمة المؤسسات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حلات الفشل والإفلاس التي مست مؤسسات بارزة في العالم مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية والفجوة القائمة بين مكآفات الإدارة وأداء المؤسسة، بالإضافة الى أزمة جنوب أسيا سنة 1997، التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية والمؤسسات والحكومة، كما انهارت مؤسسات كبيرة مثل مؤسسة إنرون ENRON، والتي تبعها مكتب آرثر أندرسون Arthur Anderson لمراجعة الحسابات. لقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات المؤسسات الدولية لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل

الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على المؤسسات لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والإلتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال المؤسسات أو ما يطلق عليه بحوكمة المؤسسات.

تشير حوكمة المؤسسات إلى الأنظمة والاجراءات التي تعمل على أساسها مجالس الإدارة من خلال إداراتها التنفيذية لتوجيه وإرشاد المؤسسات باتجاه تحقيق هدفها وحماية موجوداتها. فهي عمليات تتم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبة مخاطر المؤسسة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز الأهداف وزيادة قيمة المؤسسة. تحتاج الحوكمة الجيدة بشكل أساسي إلى تمتع المدراء الأفراد بالقدرة الكافية على العمل كفريق واحد متشارك من أجل دفع الأجندة الاستراتيجية والتأكيد على قيام الإدارة بمسؤولياتها العملياتية كاملة. تنشأ عندما يوفر مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الملائمين لإدارة المؤسسة فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للمؤسسة ويشرف على جهود إدارة المؤسسة في المضي بذلك الاتجاه، وترتكز عملية التفاعل ما بين مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة على العلاقة ما بين الاستراتيجية والعمليات، فكلاهما أساسي في نجاح المؤسسة.

وفي سياق سعي المؤسسات لتحقيق التوسع والانتشار، الربحية والاستدامة، ينبغي عليها في نفس الوقت أن تحرص على تقليل احتمالاتها في الخسارة أو الفشل في عملياتها. فمن بين أهم مكونات الحوكمة هي قيام مجلس الإدارة والمدير التنفيذي معا بالتقييم الدوري لمستويات المخاطرة التي تواجه المؤسسة وتحديد أبرز مجالات ضعفها، والتأكد من توفير الأنظمة اللازمة للتخفيض من تلك المخاطر. فالمسؤولية الكاملة تقع على كليهما في قيادة عملية إدارة المخاطر وفي تحديد المنهجية اللازمة لأنظمة رقابة داخلية قوية وهذا كله يكون من خلال حوكمة المؤسسة.

تعتبر هذه العملية أمرا أساسيا لدى المؤسسات الساعية إلى تخفيض تكاليفها التشغيلية وتفوقها على منافسيها. فإن لم تتمكن تلك المؤسسات من إدارة مخاطرها بشكل جيد ستواجه الفشل في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ. فعندما ينتج عن ضعف إدارة المؤسسة لمخاطرها خسائر مالية سواء كانت هذه الخسائر مادية أو معنوية ممثلة في صورة وسمعة المؤسسة، يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة المانحين، المقرضين، العملاء والمستثمرين بها وكل الأطراف ذات الصلة بها، وبالتالي تخسر المؤسسة مكانتها في السوق، وهذا يكون ناجما عن ضعف ممارسات الحوكمة بها.

2 أسباب اختيار الموضوع

يعتبر التخصص من بين أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، وكذا الرغبة في مواصلة التعرف على هذه الوسيلة من خلال دورها في إبراز الأداء المالي والإداري للمؤسسات من خلال إدارة المخاطر.

أما فيما يخص العوامل الموضوعية فهي تتمثل أساسا في أن المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل ما بين حوكمة المؤسسات والنظام المحاسبي المالي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم المؤسسات الجزائرية، لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر والجهات التي يمكن أن تتولاها وواجبات كل جهة وأساليب التنسيق فيما بينها، مما يعزز فرص المؤسسات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة.

3- أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

– الوقوف على الجوانب النظرية لحوكمة المؤسسات.

– بيان مفهوم إدارة المخاطر وعلاقته بحوكمة المؤسسات.

– تحديد الجهات التي يمكن أن تساهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر.

– التعرف على مدى التزام كل من مجالس الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجان المراجعة بمتطلبات حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر للمؤسسات الاقتصادية.

4- الدراسات السابقة

يمكن عرض هذه الدراسات كما يلي:

4-1- الدراسات والبحوث

هناك عدة دراسات أجريت في هذا الموضوع من بينها مايلي:

– الدراسة التجريبية التي قام بها ويليام(2003) William والتي جاءت بعنوان: " تقييم المخاطر وعمليات إدارتها"

"Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes "

تناولت هذه الدراسة دور وظيفة المراجع الداخلي في إضافة قيمة للمؤسسة، من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر، وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثيرالموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع، وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب ان يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابات المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الانشطة.

ـ الدراسة التجريبية التي قام بها بيج وسباير(2006) Page & Spire بعنوان:" إدارة المخاطر والدور المتغير للمراجعة الداخلية"

Risk management the reinvention of internal control and the changing role of " "internal audit

تم التعرض في هذه الدراسة إلى طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل حوكمة المؤسسات في إنكلترا، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات حوكمة المؤسسات. استعرضت هذه الدراسة التطورات في متطلبات تقارير حوكمة المؤسسات الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمراجع الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

– الدراسة التجريبية التي قام بها (حمادي نبيل) (2012) تحت عنوان:**"أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية"**

تعرضت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الآليات الداخلية للحوكمة على جودة ممارسة المراجعة الخارجية في الجزائر، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومن وجهة نظر الأطراف الممثلة للآليات الداخلية للحوكمة كأعضاء مجلس الإدارة (آلية مجلس الإدارة)، المراجعين الداخليين (آلية المراجعة الداخلية)، المسؤولين التنفيذيين والإداريين (آلية نظام الرقابة الداخلية)، المحاسبين (آلية الإفصاح). كما تضمنت الدراسة تحليل هذا الأثر من الناحية التطبيقية عن طريق صياغة نموذج انحدار خطي متعدد تعتبر فيه جودة المراجعة كدالة تابعة للآليات الأربع وهي مجلس الادارة، المراجعة الداخلية، نظام الرقابة الداخلية، وتم استبعاد لجنة المراجعة نظرا لعدم وجودها في أغلب المؤسسات الجزائرية.

4-2- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت نفس المتغير وهو المخاطر، ولكن كل دراسة أخذت متغيرا معينا وعلاقته بالمخاطر. وعليه، فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها جمعت بين هذه الجهات لتحديد دورها في إدارة المخاطر للمؤسسات الاقتصادية باعتبارها آليات حوكمة المؤسسات.

5- إشكالية البحث

على ضوء ما سبق، تتبلور معالم الإشكالية في السؤال الجوهري الموالي:

ما هو دور آليات حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

ويمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم حوكمة المؤسسات، وما هي الأبعاد النظرية والتنظيمية والتقييمية لحوكمة المؤسسات؟
- ما هو مفهوم إدارة المخاطر، وما هي الجهات التي تعمل على إدارة المخاطر المالية في ظل حوكمة المؤسسات؟
- ما مدى التزام كل من مجالس الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي والمحاسبين، وكذا لجان المراجعة بمتطلبات حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر؟
- فيما تتمثل العلاقة المتداخلة بين مبادئ حوكمة المؤسسات وإدارة المخاطرفي المؤسسات الاقتصادية؟

6- فرضيات البحث

تتمثل الفرضية العامة فيما يلي:

- تعتبر حوكمة المؤسسات من نتاج الأدوار التي تؤديها بعض الجهات الموكل إليها عمليات الإدارة والإشراف والرقابة والتي يتم محاسبتها عن مدى تحقيق أهداف وغايات المؤسسة. لذا، يتطلب تدعيم حوكمة المؤسسات الاقتصادية بتوافر آليات رئيسة لنجاحه تتمثل في مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجنة المراجعة ومن خلال عمل جميع هذه الآليات مع بعضها بشكل جيد واستقلالية صحيحة، فإن الرقابة الداخلية تكون قوية وبالتالي تكون إدارة المخاطر فعالة.

وهذه الفرضية العامة بدورها تتفرع إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- توفر مقومات ممارسة مجلس الإدارة لأساليب الحوكمة له دور كبير في إدارة المخاطر المالية في معظم المؤسسات الاقتصادية.
- توفر مقومات ممارسة المراجعة الداخلية من شأنه أن يؤثر في فعالية إدارة المخاطر المالية في معظم المؤسسات الاقتصادية.
- تجسيد مقومات ممارسة المراجعة الخارجية من شأنه أن يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر المالية في معظم المؤسسات الاقتصادية.

- وجود أساس فعال للجان المراجعة المؤسسة من شأنه أن يزيد في فعالية إدارة المخاطر المالية في معظم المؤسسات الاقتصادية.

7-المناهج المتبعة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، يتم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال إعداد واستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة والجانب النظري للبحث.

8- خطة البحث

وعلى هذا الأساس، تقتضي الدراسة تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث إن **الفصل الأول**، يتحدث عن مفهوم حوكمة المؤسسات وأهميتها وخصائصها، وكذا الجوانب الفكرية والتنظيمية والتقييمية لحوكمة المؤسسات، تجارب مختلف الدول في مجال حوكمة المؤسسات سواء الغربية أو العربية منها.

أما الفصل الثاني، فيتعرض إلى مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر بشكل عام من خلال تناول مفهوم المخاطر بشكل عام ثم مفهوم إدارة المخاطر، وكذا أهم المراحل التي تمر بها بالإضافة إلى التعرض على خريطة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.

والفصل الثالث، يتعرض إلى بحث ومناقشة أدوار أركان حوكمة المؤسسات من خلال إبراز دور كل مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية وكذا المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر.

أما الفصل الرابع الأخير، فهو عبارة عن دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، وذلك لتحديد دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر باستخدام استبيان موجه إلى الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات من منظور إدارة المخاطر.